مدخل إلى السياسات البيئية كتوجه عالمي نحو حماية البيئة

Introduction to environmental policies as a global trend towards environmental protection

مرزاقة قراس

جامعة قسنطينة3 –صالح بوبنيدر– الجزائر

Merzaka.guerras@univ-constantine3.dz

تاريخ الارسال: 2023/09/29 تاريخ القبول: 2024/05/31 تاريخ النشر: 2024/06/15

ملخص: *الورقة البحثية عبارة عن مدخل عام للبيئة تناقش السياسات البيئية كتوجه عالمي في حماية البيئة، حيث يعد موضوع البيئة أحد المواضيع الأكثر بروزا في الآونة الأخيرة كتهديد عالمي جديد وقضية محورية ضمن قضايا الأمن العالمي. تهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على موضوع البيئة كتوجه جديد في السياسات العامة للحكومات، والتي أصبحت تأخذ حيزا مهما ضمن الأجندات السياسية للدول. تلعب السياسات البيئية دورا مهما وفعالا في حماية البيئة يكمن دورها الأساسي في تتبع القضايا البيئية ومعالجتها وفق مجموعة إستراتيجيات ووسائل تنفيذية. السياسات البيئية لجميع الدول تستمد معظم تشريعاتها من المبادئ التي تنص عليها المؤتمرات والاتفاقيات البيئية المختلفة، وعلى هذا يمكن اعتبار تاريخ تطور السياسات البيئية نتاج تطور العمل البيئي على المستوى العالمي كجهود دولية منذ مؤتمر ستوكهولم إلى يومنا هذا.*

الكلمات المفتاحية: *البيئة، المشكلات البيئية، السياسات البيئية، حماية البيئة، توجه عالمي.*

Abstract *The research paper is a general entrance to the environment that discusses environmental policies as a global trend in environmental protection, as the issue of the environment is one of the most prominent topics in recent times as a new global threat and a central issue within global security issues. The study aims to shed light on the issue of the environment as a new trend in the general policies of governments, which has become an important part of the political agendas of countries. Environmental policies play an important and effective role in protecting the environment. Its primary role lies in tracking environmental issues and addressing them according to a set of strategies and operational means. The environmental policies of all countries derive most of their legislation from the principles stipulated in the various environmental conferences and agreements. Accordingly, the history of the development of environmental policies can be considered as a product of the development of environmental work at the global level as international efforts since the Stockholm Conference to the present day.*

key words: *Environment, Environmental Problems, Enviromental policies, Environmental protection, a global trend.*

مقدّمة:

تعد البيئة مصدر البشرية في الوجود والاستمرارية وضمان بقاءه لفترة أطول فيها يتوقف على قدرته في الحفاظ عليها من التلوث والاستهلاك العقلاني لمواردها، إلا أن التطور الحاصل منذ الثورة الصناعية أحدث خللا على مستوى الأنظمة البيئية والذي كان نتاج الأنشطة الصناعية التي يقوم بها الإنسان، التكنولوجيا والعولمة وكذا التزايد السكاني كانت عوامل لها النصيب في ذلك مما تسبب في تفاقم المشكلات البيئية.

هذا التدهور بدأ يهدد الوجود والاستمرارية ويهدد رفاهية الإنسان واحتمالية حرمان الأجيال القادمة في حقها في الحياة على الأرض وفي بيئة أنظف، وعليها فإن المجتمع الدولي وبكل أطيافه اتخذ خطوة نحو حماية البيئة والمبادرة كانت من طرف هيئة الأمم المتحدة تجسد هذا الاهتمام من خلال مؤتمر ستوكهولم سنة 1972.

مؤتمر ستوكهولم كان الهدف منه التركيز على البيئة كتهديد أمني جديد قد تسبب حروبا بين الدول مستقبلا، وعليه فقد نص المؤتمر على ضرورة تكافل الجهود وتوسيع دائرة الفواعل من أجل ترشيد العمل البيئي سواء على المستوى العالمي من خلال إدراج القانون الدولي البيئي كأحد أجزاء القانون الدولي العام والعمل الجماعي بين حكومات الدول وكذا فواعل غير حكومية في حماية البيئة، وكذا العمل البيئي على المستوى الداخلي للدول من خلال إدراج السياسات البيئية كآلية لحماية البيئة.

ظهور السياسات البيئية كقطاع يعنى بالمشاكل البيئية يعد كاعتراف بالوضع البيئي الكارثي والذي أصبح يهدد الجانب التنموي بالدرجة الأولى في الأساس نتاج الاستخدام اللاعقلاني للموارد الطبيعية لزيادة النمو الاقتصادي ينتج عنه استهلاك غير مستدام، وهو ما يشكل تهديدا على العملية التنموية مستقبلا، في مقابل ذلك تهديد للبشرية للبقاء على الكرة الأرضية لفترة أطول، مما استدعى التسارع بضرورة خلق قطاع يعنى كجانب مهم وأساسي لتحقيق التنمية المستدامة.

من هذا المنطلق تسعى الدراسة للبحث في الإشكالية التالية:

كيف يمكن للسياسات البيئية معالجة القضايا البيئية وحماية البيئة؟

لمناقشة الإشكالية المطروحة تم الاستعانة بمنهجين بغية الإحاطة بالموضوع، تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي للتعمق في مفاهيم الدراسة وتوضيحها أكثر، كما تم الاستعانة بالمنهج التاريخي لتتبع الظاهرة على مراحل زمنية مختلفة

وللخوض في الإجابة على الإشكالية المطروحة تم وضع فرضية رئيسية تتبعها هذه الورقة التحليلية محاولة للإجابة على الإشكالية المطروحة والتي كانت على النحو التالي: كلما تتبع الدول سياسات بيئية أكثر عقلانية كلما ساهم ذلك أكثر في الحفاظ على البيئة وحمايتها.

وللإجابة على الإشكالية المطروحة تم الاعتماد على محورين على الشكل التالي:

المحور الأول: السياسات البيئية وحماية البيئية: مقاربة مفاهيمية

المحور الثاني: الاهتمام البيئي في تاريخ السياسة البيئية

1. المحور الأول: السياسات البيئية وحماية البيئية: مقاربة مفاهيمية

2.1 : البيئة Environment

يعد موضوع البيئة من الموضوعات الملحة في عصر التطور السريع الذي يعيشه العالم اليوم لذلك وقبل الخوض في تحليل الموضوع سوف تقوم الدراسة بتقديم جزء مفاهيمي لموضوع البيئة في هذا الجزء من الورقة في النقاط التالية:

1.الدلالات اللغوية والاصطلاحية للمفهوم

سنحاول من خلال هذا الفرع تقديم تعاريف متعددة من وجهات نظر مختلفة لمفهوم البيئة سواء من الناحية اللغوية أو الاصطلاحية، وذلك للإحاطة بالمصطلح والتدقيق فيه لاختلاف الزوايا الصادر عنها المفهوم، وذلك بالتركيز على طبيعة المشكلات البيئية ضمن هذه الدراسة.

جاء في معجم الوسيط باء، يبوء، بوءا وتبوأ المكان أي نزل فيه، والبيئة أي المنزل والمكان، ويقول العرب المباءة وهي مطعن الإبل حيث تنام فيه للمبيت. فالبيئة تعني المنزل أو السكن على أساس أن مصطلح البيئة جاء من كلمة "باء" وباء، أباء، بوأ أي المكان أو المنزل المعد للإنسان حتى يعود أو يرجع إليه، ومن هنا يتضح بأن المعنى اللغوي للبيئة يقصد بها المكان أو المأوى الذي يعود إليه الإنسان والحيوان. (عبد المولى و البص، د.س.ن، صفحة 125)

وفي نظرة القرآن الكريم للبيئة تحدث عنها مفصلا حيث وضح أهميتها مع ضرورة الحفاظ عليها ضمانا لبقائه واستمراريته، كما أعطى القرآن الكريم تصورا شاملا للبيئة شاملا للبيئة حيث تتضمن الإنسان والحيوان والنبات والجماد وكذا الماء والهواء، جاعلا الإنسان على قمة الهرم ومع ذلك يبقى جزء لا يجزأ من النظام البيئي الكلي. (جبار، 2011، صفحة 16)

كما يعرفها البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة UNDP على أنها " مزيج من الظروف الفيزيائية الخارجية التي تؤثر ومؤثرة على نمو وتطور وبقاء الكائنات الحية. يشمل ذلك جميع العوامل الحيوية وغير الحيوية التي تؤثر على الكائن الحي أو السكان أو المجتمع البيئي والتي تؤثر على بقاءه واستمراريته. تشمل العوامل الحيوية الكائنات الحية نفسها وتفاعلاتها. تشمل العوامل اللاحيائية عناصر مثل ضوء الشمس والهواء والتربة والماء والمناخ والتلوث. تستجيب الكائنات الحية للتغيرات في بيئتها من خلال التكيفات التطورية في الشكل والسلوك". (UNDP, 2008, pp. 15-16)

عرف ابن خلدون البيئة بأنها: مكان تتوفر فيه إمكانيات معينة، والانسان وحده المهيأ للاستفادة من هذه الامكانيات وإحداث التغييرات فيها بحسب ما تقتضيه ظروفه في المعاش والعمران. (عبد المولى و البص، د.س.ن، صفحة 126)

مصطلح البيئة في اللغة الإنجليزية (Environment) يعني كل ما يحيط بالإنسان ويمكن أن يؤثر في تطوره واستمراريته من هواء وتراب وكذا النبات والحيوان، أما النظرة الشمولية التي أعطاها البعض لمفهوم

البيئة على أنها (جميع العوامل الطبيعية والبشرية الثقافية التي تؤثر على أفراد وجماعات الكائنات الحية في موطنها وتحدد شكلها وعلاقتها وبقاءها). (الهيتي، 2008، صفحة 11)

كما يبحث مفهوم البيئة في كافة الجوانب التي يتفاعل معها الانسان، فهي الفضاء الذي يقضي فيه الانسان كل حاجياته ومتطلباته. كما يعنى بدراسة كيفية استغلال الانسان للموارد الطبيعية المتاحة والأثر البيئي الذي قد يخلفه الاستغلال اللاعقلاني لمواردها وكيفية الحفاظ عليها واستدامتها.

2 1.2- طبيعة المشكلة البيئية:

قبل التطرق إلى تحديد أسباب التي هي وراء المشكلات البيئية الحاصلة يمكن تعريف تقديم بسيط للمشكلة البيئية، حيث تعرف المشكلة البيئية في المنظور البيئي بأنها" حدوث خلل أو تدهور في علاقة مصفوفة عناصر النظام الايكولوجي، وما ينجم عن هذا الخلل من أخطار أو أضرار بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، آنيا أو مستقبليا، المنظور منها وغير المنظور". (الهيتي، 2008، صفحة 17)

أسباب المشكلات البيئية:

إن ما يهدد الأرض في عمومها هي جملة مشاكل تطورت بتطور الحياة البشرية وانتشار العولمة والبحث عن الرفاهية من طرف الإنسان، حيث نلاحظ أنه ومع مرور الزمن تتطور القضايا البيئية حسب تطور وتقدم الإنسان وعليه يمكن حصر أبرزها في التالي والتي يمكن القول عنها بأنها الأكثر تهديدا للبشرية:

- ❖ النزاعات المسلحة: عرف العالم خلال القرن الماضي عدة حروب كانت الأكبر في تاريخ البشرية وأقواها كانت المساهم الأكبر في حدوث مشاكل بيئية مازالت آثارها إلى اليوم، حيث تم استعمال قنابل كيميائية وتفجيرات نووية فتكت بالبشرية آنذاك وطالت آثارها حدود الدول ولازالت آثارها مستديمة إلى الآن وذلك بإطلاقها مواد سامة تضر بالأرض تزداد خطورة كلما مر عليها الزمن، وحسب الخبراء فإن إتلاف هذه الأسلحة يشكل خطورة أكبر من استعمالها على البيئة البشرية والطبيعية. (سلمة كيحلي و رحمان، صفحة 13)
- ❖ مشكلة الانفجار السكاني: مع انتشار الثورة الصناعية التي امتدت جذورها من أوروبا إلى كافة أنحاء العالم، بدأ العالم يشهد حملة رفاهية غير متوقعة ومتسارعة بشكل رهيب، من نتائجها زيادة الدخل الفردي وهو ما ولد زيادة كبيرة في عدد سكان الكرة الأرضية إلى سبعة مليارات حتى أواخر الألفية الأولى، وهناك زيادة محتملة قد تصل إلى أكثر من عشر مليارات ساكن مع حلول سنة 2050، كما يعتبر Thomas Malthus (المنظور البيئي الايكولوجي) بأن المشكلة السكانية في الكون تعود إلى انعدام التكافؤ بين النمو السكاني وبين الموارد المتاحة. حيث نشر قبل قرنين من الزمن مقالته عن "مبدأ السكان" The principle of population تم النقاش ضمنها مسألة التكاثر السريع للبشرية يؤدي إلى زيادة امداداتهم ونتيجة هذا يتزايد البؤس والكوارث. (Paul. D, 2008, p. 246)
- ❖ استنزاف الموارد: تأخذ عملية الاستنفاد والاستنزاف للموارد الطبيعية وخاصة الناضبة منها (غير المتجددة) شكلين في العالم كمواجهة بين دول الشمال ودول الجنوب، حيث تأخذ دول الشمال وفي سبيل التقدم وتحقيق النمو الاقتصادي الاستنزاف كسبيل للغنى من خلال الطلب المتزايد للموارد

الأولية (خاصة النفط لمصدر للطاقة) لزيادة معدل التصنيع حفاظا على رفاهيتها وتقدمها، يقابل هذا النوع من الاستنزاف في جانبه السلبي على دول الجنوب وهو استنزاف سببه الحاجة وسد الحاجة في مواجهة الفقر، ذلك أن دول الجنوب تسعى إلى تحقيق تنمية اقتصادية ومواجهة الفقر من خلال الاستنزاف اللاعقلاني للموارد الطبيعية لكسب قوتهم، زيادة على ذلك، فإن استغلال دول الشمال لموارد دول الجنوب من موارد أولية والاستثمار داخلها زاد من تدهور الوضع البيئي بسبب تقاطع المصالح على حساب البيئة واستنزاف لمواردها الطبيعية كلما تقدم الزمن، مما أصبح يشكل تهديدا بيئيا للأرض. (حداد، 2018، صفحة 166)

- ❖ الأنشطة الاقتصادية: ويكون ذلك من خلال عملية الإنتاج ومدى تأثير مخلفات المنتجات على البيئة، حيث أن هناك عمليات تخلف التلوث كالانبعاثات التي تخلفها محطات توليد الطاقة والتي تتسبب في الأمطار الحمضية وظاهرة الاحتباس الحراري حيث تعتبران من أخطر المشاكل البيئية العالمية التي تعاني منها البشرية اليوم. هناك من يعتبر التلوث ليس بالضرورة حتمية للنشاط الاقتصادي. (سميث، 2014، صفحة 09)

2. السياسات البيئية Environmental Policy

1.2 1- تعريف السياسات البيئية

تعرف السياسات البيئية بأنها " مجموعة من القواعد والإجراءات، التي تحدد أسلوب تنفيذ الاستراتيجية البيئية، مع تحديد مهام المؤسسات والجهات والوحدات المختلفة المشاركة والمسؤولة على النتائج الاستراتيجية، وذلك تحت مظلة الأوامر التشريعية الملزمة لكل هذه الجهات، وهي في النهاية توضح أسلوب تقويم النتائج وفق الأهداف التي تم تحديدها مسبقا، مع توضيح آليات التصحيح والتنمية" (مسعودي و عيساوة، 2018) كما تعرف على أنها الإجراءات والترتيبات التي تتخذها الحكومات من أجل حماية البيئة والموارد الطبيعية. (الزيات ، 2010، صفحة 29)

تشير السياسات البيئية إلى المجالات التي توجه فيها السياسات الحكومية أو الدولية نحو تحسين نوعية البيئة على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية، ولأن هذا المجال يعتبر واسعا فإن التركيز سينصب على استخدام آليات وتقنيات موجهة نحو تعزيز القدرات التشاركية والمؤسسية لمعالجة القضايا البيئية بصورة فعالة من خلال وضع سياسات بيئية فعالة". (قلال، 2016، صفحة 83)

تنبع أهمية السياسات البيئية من الأهمية الحقيقية من وراء الاهتمام بالبيئة، حيث تسعى حكومات الدول إلى تبني سياسات تخص حماية البيئة وكذا من أجل تحقيق منفعة ومساواة بين الأجيال، وعموما يمكن إدراج مجموعة أهداف والتي تتمثل في التالي: (بودراع ، 2017، صفحة 98)

- التقليل ومحاولة التحكم في التلوث البيئي الناجم عن مخلفات الأنشطة الاقتصادية
- حماية الموارد الطبيعية، مع تحسين النظام الاستهلاكي للمواطنين
- إشراك أكبر قدر من الفواعل لضمان أكبر لحماية البيئة

- نشر الوعي البيئي بأهمية حماية البيئة في سبيل تحقيق تنمية وكذا تحقيق الرفاهية
- العمل على دمج البعد البيئي ضمن باقي القطاعات داخل الدول بالتركيز على الاقتصاد
- تحسين جودة الحياة من هواء ومياه...اخ.

إن ما يتناوله محتوى السياسات البيئية للدول مجموعة أهداف متسلسلة، تسعى من خلالها إلى تحسين الوضع البيئي وتكييفه مع مستجداتها، حيث تهدف هذه الإجراءات الحكومية وفق منطق تسلسلي إلى تقييم الوضع البيئي الخاص بكل دولة (تعد هذه المرحلة كمراجعة لحالة التدهور البيئي الذي وصلت إليه الدولة)، ليتم بعدها قياس حجم التلوث ومدى تأثيره على رفاهية الإنسان أو النظم البيئية، وكمرحلة نهائية في صنع السياسات البيئية تتمثل في وضع لوائح وقوانين قد تتمثل في حوافز اقتصادية أو قد تتمثل في ترويج إعلامي لنشر الوعي البيئي وأهميته في تحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية. هذه اللوائح والإجراءات تختلف من دولة لأخرى تحددها مجموعة عوامل تتحكم في توجه السياسات البيئية. (Knoepfel, 2007, p. 10)

كما أن ما يعرقل أداء السياسات البيئية وفعاليتها تلك الخاصية التي تمتاز بها المشكلات البيئية في عمومها وهي التعقيد ذو الأطر الزمنية الطويلة، لهذا فإن أصحاب المصلحة يعرقلون العمل البيئي باعتبارها ضد مصالحهم وعدم اعترافهم بالآثار السلبية التي تخلفها أنشطتهم الاقتصادية والتي لا تظهر إلا مع مرور فترات زمنية طويلة قد تستغرق آلاف السنين.

إضافة إلى ذلك، تعتمد السياسات البيئية على جانب آخر لضمان حماية قصوى للبيئة باعتبار القطاع البيئي وحده غير كاف للتصدي ومجابهة المشكلات البيئية، للقطاعات الأخرى دور مهم خاصة القطاعات ذات العلاقة المباشرة بالتدهور البيئي كالقطاع الاقتصادي والنقل وغيرها، وعليه فإن الأمر يستلزم ضرورة دمج الاعتبارات البيئية ضمن باقي القطاعات وهو ما نص عليه مؤتمر ريو 1992 في مفهوم التنمية المستدامة.

هذه التغييرات الحاصلة على مستوى السياسات البيئية شملت فترة التسعينات فصاعدا، أصبحت من خلالها السياسات البيئية مجالا متعدد القطاعات تدعو إلى مشاركتها المسؤوليات المسئوليات البيئية بين مختلف السياسات القطاعية والتنسيق فيما بينها وتكاملها. (Bas & Leroy, 2006, p. 01)

تختلف معالجة القضايا البيئية من دولة لأخرى فهي خاضعة إلى مجموع اعتبارات اقتصادية واجتماعية وحتى ثقافية للأداء البيئي، وعلى هذا فإن حكومات الدول تتبنى سياسات بيئية كآلية لحماية البيئة على مستوى حدودها الوطنية، كما تدرج ضمنها تشريعات تعرف بالسياسة البيئية الخارجية كجزء من السياسات البيئية العامة تعنى بالعلاقات بين معظم الدول في قطاعات مختلفة كالتجارة ومدى تسويق العمل البيئي ضمن تعاملاتها التجارية.

2.2 أدوات السياسة البيئية

يعرف الباحث في السياسات البيئية هوليت Howlett أدوات السياسة على أنها "الأساليب أو الوسائل التي تحاول الدول من خلالها الحفاظ على أهدافها" (Elah, 2012, p. 21) أما أدوات السياسة البيئية فيقصد بها الوسائل والأساليب التي تلجأ إليها الحكومات لتنفيذ سياساتها البيئية. (الزيات ، 2010، صفحة 29) وفي سبيل ضمان تنفيذ ذو فعالية للسياسات البيئية تستعين حكومات الدول بجملة من الأدوات والوسائل لتنفيذ الخطط والبرامج المسطرة لحماية البيئة ومنع التدهور البيئي والتي يمكن توضيحها في التالي:

❖ **الأدوات الاقتصادية:**

تعرف الأداة الاقتصادية بأنها تلك الأداة التي تؤثر في تكلفة وعائدات الأنشطة البديلة المتوفرة للوكلاء الاقتصاديين (شخص، مجموعة أو وسيلة) بغرض التأثير على السلوك بشكل إيجابي اتجاه البيئة، والتي تهدف في عمومها إلى التأكيد بأن تسعير الموارد البيئية مناسبة لتشجيع الاستخدام الكفء لتلك الموارد. (سرحان، 2016، صفحة 10)

حيث تعتبر الأدوات الاقتصادية أهم الأساليب في حماية البيئة والأكثر فعالية وتطبيقا نظرا لتأثيرها وقوتها على الملوثين والتي تكون في شكل ضرائب يتم فرضها على الممارسين للأنشطة الاقتصادية فقد تكون في شكل ضرائب بيئية (ضرائب على الطاقة، ضرائب على الموارد الطبيعية، ضرائب التلوث، إدارة النفايات الصلبة والضجيج...إلخ، وهناك نوع آخر من الضرائب والتي تكون في شكل رسوم بيئية والتي تفرض في شكل إتاوات، رسوم تحويلية، رسوم حاثة أو رسوم بيئية...إلخ. (بودراع ، 2017، صفحة 100)

❖ **الأدوات القانونية:**

تعد التشريعات البيئية الآلية القانونية الرادعة لكل أطياف المجتمع في سبيل حماية البيئة، تلجأ إليه حكومات الدول باعتبارها تملك سلطة القهر المشروع تضمن من خلالها إلزامية التنفيذ. كما يعتقد الكثيرون أن التدهور البيئي ناجم عن غياب الوعي البيئي، وأن سن التشريعات والقوانين البيئية من طرف حكومات الدول لا يمكن أن تنجح على أرض الواقع في غياب الوعي البيئي، وعليه فإن التطبيق القانوني لحماية البيئة ولضمان سيره الحسن يستدعي التركيز بالموازاة مع سن تشريعات جديدة رادعة وكذا رفع مستوى التعليم بإدماج مادة التربية البيئية في جميع المستويات. (حمود، 2014-2015، صفحة 47)

❖ **الأدوات التنظيمية:**

تشكل الأدوات التنظيمية مجموعة قيود تضعها الدولة للحد من انتشار التلوث والتقليل منه، تأخذ هذه الأدوات صيغة تنظيمية للعمل مع مراعاة البعد البيئي من تغيير سواء لنمط الإنتاج أو الاستهلاك في شكل تراخيص أو فرض رقابة تعبر عنها في شكل معايير بيئية يجب إتباعها لتنظيم العمل البيئي، حيث تأخذ هذه المعايير عدة أشكال أهمها معايير الإصدار، معايير الجودة الماء أو الهواء، معايير خاصة بالمنتج ومعايير خاصة بأداء الإنتاج. (مسعودي و عيساوة، 2018، صفحة 152)

يمكن نجاح عملية تكامل السياسة البيئية من خلال إدخال أدوات جديدة على مستوى القطاعات المختلفة تتراوح بين الأدوات التي يمكن اعتبارها كرقابة خاصة على القطاعات المباشرة في إنتاج الكوارث البيئية (تقارير الأداء، مراجعات الأداء المستقلة والخارجية، تضمين الأهداف البيئية في الدستور الوطني)، وأدوات إجرائية (حق الفيتو، حق التشاور، تقييم الأثر البيئي، الابتكار التكنولوجي في وسائل حماية البيئة)، إضافة إلى أدوات تنظيمية (الجمع بين الإدارات والوزارات البيئية والوحدات البيئية التابعة للإدارات القطاعية وفرق العمل المستقلة). (برنامج الأمم المتحدة للبيئة، 2010، صفحة 05)

تعتبر فترة التسعينات نقلة مهمة في تاريخ السياسة البيئية وحماية البيئة، يظهر ذلك من خلال إدراك صناع السياسات أن هناك مشكلات تتطلب اهتماما أكبر وإرادة سياسية أقوى، حيث تطور العمل على مستوى السياسات البيئية من الاهتمام بالمصادر الصناعية الكبيرة للتلوث بأنواعه إلى مجموعة أكثر تعقيدا بكثير كتوليد ونقل المواد الخطرة، إنتاج الطاقة واستخدامها، تتبع آثار تغير المناخ وخسائر التنوع البيولوجي. .(Fiorino, 2002, p. 326)

المحور الثاني: الاهتمام البيئي في تاريخ السياسة البيئية

شكلت منتصف الخمسينات للقرن الماضي نقطة بداية للشعور بأن هناك تهديد بيئي للاستمرارية على كوكب الأرض، إلا أن الالتفاتة كانت محتشمة خاصة من طرف الدول الصناعية، تم آنذاك عقد اتفاقيات بيئية إقليمية مرحلية مسايرة للعمل الاقتصادي آنذاك. غير أن التاريخ الحقيقي والعلني للعمل البيئي وظهور السياسات البيئية كان مع بداية السبعينات، حيث مر تاريخ السياسات البيئية عبر محطات عديدة تعاقبت مع تفاقم المشكلات البيئية تم من خلالها عقد عدة مؤتمرات من طرف الأمم المتحدة تعتبر كجهود في مجال القضايا البيئية ومعالجة الدمار البيئي.

أولا: مرحلة الوعي البيئي

الاهتمام الفعلي بالبيئة تزامن مع تفاقم المشكلات التي باتت تهدد البيئة والكرة الأرضية عموما، تهديد يمس كل مظاهر الحياة على سطحها بل هو تهديد يمس حتى الأجيال القادمة، منظمة الأمم المتحدة هي من كانت السباقة إلى الاهتمام العلني بالشأن البيئي وذلك باعتماد أول خطوة لها في هذا الجانب بعقد أول مؤتمر ذو محتوى بيئي موضوعه كان يخص طرحا لإشكال: ماهي أهم المشاكل البيئية المطروحة والتي تشكل تهديدا لدول العالم وشعوبها؟

شكل مؤتمر ستوكهولم نقطة انطلاق بحثية في هذا المجال جعل دول العالم تضع هذا الموضوع ضمن اهتماماتها وكأولوية في أجنداتها السياسية، تمخض عن هذا المؤتمر عدة نقاط مهم في الشأن البيئي منها الاتفاق على انشاء منظمة الأمم المتحدة للبيئة UNEP والتي تعتبر كأحد فروع هذه المنظمة تختص بالجانب البيئي، كما تم تنصيب يوم الانعقاد للمؤتمر بتاريخ 5 جوان كيوم عالمي للبيئة. عرفت بعدها عديد الدول سياسات بيئية المبادرة الأولى كانت على يد الولايات المتحدة الأمريكية، تبني السياسات البيئية

الوطنية لا يعني أنها بمعزل عن الساحة الدولية، حيث تعتبر معظم تشريعات الدول هي جزء من الاتفاقيات البيئية متعددة الأطراف.

انطلقت هذه المرحلة مع انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة 1972، كما يشكل هذا التاريخ بداية حقيقية للتعاون البيئي الدولي، حيث يعد أول مبادرة والتفاتة تدعو بضرورة الاهتمام بالمشكلات البيئية، تضمن مجموعة مبادئ (28 مبدأ) والتي من أهمها المبدأ 21 الذي تم التأكيد من خلاله على مسألة الضرر البيئي العابر للحدود ومدى تأثيره على باقي الدول كان نصه الحرفي كالتالي: "للدول وفقا لميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي الحق السيادي في استغلال مصادرها الخاصة، أو عليها مسؤولية أن تتأكد من أن الأنشطة التي تمارس تحت ولايتها أو رقابتها لا تسبب ضررا للبيئة في دول أخرى أو نحو مناطق خارج حدود الولاية الوطنية". تم اعتبارها آنذاك كسياسات بيئية عالمية تستند إليها الدول في مجال حماية البيئة على المستوى الوطني أو الدولي إلى غاية صدور تقرير برونتلاند سنة 1987. (الهيتي، 2008، صفحة 108)

ثانيا: التنمية المستدامة وحماية البيئة

بوادر جدول أعمال مؤتمر ريو1992 تشكلت إثر الجهود التي تم نشرها في تقرير برونتلاند، نص هذا الأخير في جهود لمدة ثلاث سنوات على تباطئ العمل البيئي على المستوى الوطني للدول وحث على ضرورة تنامي الجهود على المستوى العالمي، وبدعم مجتمعي دولي لهذا التقرير تم عقد هذا المؤتمر لتعزيز مفهوم التنمية المستدامة.

مع انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة والتنمية UNCED 1992 بريو دي جانيرو كما يعرف بقمة الأرض، شكل الانطلاقة الأولى لعولمة السياسة البيئية والترويج لمفهوم التنمية المستدامة من خلال تبني أهدافها. يعتبر هذا المؤتمر كبرنامج طموح لإدارة المشكلات البيئية على اختلاف مستوياتها من خلال وضع جدول أعمال للمؤتمر سمي بجدول أعمال القرن 21، تم من خلاله وضع ملامح جديدة للسياسة البيئية والتي تمثلت في: (Jamickes & Klaus, 2006, p. 177)

أ- النهج التوافقي الاستراتيجي والطويل الأجل

ب- التكامل، وذلك بدمج الاعتبارات البيئية ضمن باقي القطاعات الأخرى

ج- المشاركة الواسعة للمنظمات غير الحكومية والمواطنين وغيرها من الفواعل ذات الاهتمام بالشأن البيئي

د- الرقابة على كل الالتزامات. كما تم استبدال عملية صنع القرار إلى جهود عالمية لتحقيق تنمية أكثر استدامة وأكثر حفاظا على البيئة.

تم رصد بعض التغييرات على مستوى السياسات البيئية في الفترة ما بين نهاية السبعينات والثمانينات وبداية التسعينات من بينها: (Bas & Leroy, 2006, pp. 1-2)

- دمج الاعتبارات البيئية ضمن باقي القطاعات وتشجيع التكامل فيما بينها
- التغير الخطابي للمفاهيم البيئية الجديدة (الاستدامة، الجودة البيئية، التنوع البيولوجي...) وتطوير طرق المعالجة

- تقاسم المسؤوليات (فواعل جديدة) بعد أن شهدت المراحل الأولى للسياسة البيئية سيطرة الدولة على القرار البيئي
- استحداث ممارسات جديدة على الأداء البيئي
- الطابع المتعدد المستويات للسياسات البيئية (الإتحاد الأوروبي نموذجا)

ثالثا: مرحلة الحوكمة البيئية

تجسد هذه المرحلة مؤتمر القمة العالمية للتنمية المستدامة WSSD 2002 بجوهانسبورغ والذي حمل شعار "من جذورنا إلى المستقبل"، حيث تعتبر هذه المرحلة كتكملة للمرحلة السابقة تم من خلال هذا المؤتمر تطبيق أهداف ريو 1992، من إيجابياته أنه تم الاتفاق حول دمج الأبعاد (البعد البيئي، البعد الاجتماعي والبعد الاقتصادي) في التنمية المستدامة بالتركيز على تفعيل الشراكة بين الأطراف الثلاث للتنمية ضمن السياسات البيئية (الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني).

في جانب آخر، يحمل هذا المؤتمر محتوى ضعيف مقارنة مع سابقيه حيث اتهم بإعادة أهداف الألفية الإنمائية لقضية المياه الصالحة للشرب، كما اتهم بتفاديه لمناقشة قضية المواد المعدلة وراثيا، فيما شكك هو الآخر هو الآخر في مسار مؤتمر ريو 1992 وفي مكتسباته من خلال مبدأ الحيطة*كأحد مبادئ السياسة البيئية، ليعاد مناقشته في مؤتمر جوهانسبورغ رغم الاتفاق حوله في مؤتمر ريو. (شكراني ، 2013، صفحة 159)

رابعا: مرحلة تجسيد التنمية المستدامة

بدأت هذه المرحلة مع انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة 2012 المنعقد بريو دي جانيرو أو كما سمي ب (ريو +20) وذلك لمصادفته للذكرى العشرين من انعقاد قمة الارض، تم من خلال هذا المؤتمر خلق توجه جديد في مجال حماية الأرض وتحقيق التنمية المستدامة سمي هذا التوجه الاقتصادي بالاقتصاد الأخضر Green Economy. (سلمة كيحلي و رحمان، صفحة 73)

إن تخضير الاقتصاد يساهم في التقليل من التكاليف البيئية ويضمن الاستخدام العقلاني للموارد بأكثر كفاءة. يعتبر هذا التوجه الجديد تأكيدا على الملامح الجديدة للسياسة البيئية والتي طرحت ضمن جدول أعمال القرن الواحد والعشرين والذي من ملامحه التكامل، بدمج الاعتبارات البيئية ضمن باقي القطاعات بالتركيز على القطاع ذو العلاقة المباشرة بالتغير البيئي وهو الاقتصاد، وعليه فإن هذه المرحلة تعد كمرحلة تعزيزية للتنمية المستدامة بالتركيز على الاقتصاد من إنتاج واستهلاك الأكثر صداقة للبيئة.

كما تم في نفس المؤتمر مناقشة عدة أمور أخرى ذات علاقة بالتنمية المستدامة لتعزيزها أكثر وذلك من خلال التركيز على نقاط أخرى تصب في نفس التوجه البيئي التنموي وهو التنمية المستدامة تمثلت هذه النقاط في: (بكدي، 2020، صفحة 20)

- ضمان الالتزام من طرف حكومات الدول لتحقيق التنمية المستدامة
- مواكبة المشكلات البيئية الحاصلة والتصدي لها

- القضاء على الفقر
- تجديد الإطار المؤسسي للتنمية المستدامة

خامسا: المسار الجديد للقانون الدولي البيئي والسياسات البيئية:

تشكل هذه المرحلة امتدادا لمراحل سابقة في سياسة تغير المناخ اعتبرت آنذاك كجهود دولية (مؤتمر كوبنهاغن، مؤتمر كانكون، مؤتمر ديربان، مؤتمر الدوحة، مؤتمر وارسو، مؤتمر ليما) هي جهود سابقة عنيت بمكافحة تغير المناخ هذه الجهود توجت في شكل مؤتمر "اتفاق باريس حول التغير المناخي 2015"، شكل هذا الحدث البيئي قاعدة قانونية دولية في مجال حماية البيئة، فيما اعتبره البعض سياسة بيئية دولية ذات توجه جديد. (منظمة الصحة العالمية، صفحة 03) تم من خلال مؤتمر باريس الاتفاق على مجموعة أهداف: (برنامج الأمم المتحدة للبيئة، 2015)

- معالجة نقاط متعددة تتعلق بالتخفيف والتكييف، حيث يطمح إلى الحد من التغيير في درجات الحرارة العالمية إلى ما دون 2 درجة مئوية من الاحترار في عام 2100 مقارنة بمستويات ما قبل العصر الصناعي
- دمج التعاون المالي والتكنولوجي بين دول الشمال ودول الجنوب نحو تنمية منخفضة الكربون لمكافحة تغير المناخ

كما أضاف المؤتمر إلى سياسة المناخ آلية مراجعة إجبارية لهذه الأهداف بداية من سنة 2025، وذلك بضرورة إدراج هذه الأهداف ضمن السياسات البيئية الوطنية للدول المشاركة في المؤتمر، مع التسريع في تخفيض إنتاجها من الكربون. (بكدي، 2020، صفحة 23)

ما يلاحظ على المراحل المتسلسلة زمنيا السابقة الذكر لتطور السياسات البيئية أن العمل البيئي سواء على المستوى الوطني أو الإقليمي وحتى الدولي يتطور بتطور المشكلات البيئية الحاصلة والأكثر إلحاحا في كل مرحلة منذ مؤتمر ستوكهولم وحتى مؤتمر باريس وهذا دليل على الاهتمام بالبيئة كقضية أمنية عالمية تشغل السياسيين وصناع القرار وتأخذ حيزا ذو أولوية في أجندات الدول.

هذه المحطات التاريخية تعد مراحل مهمة في تاريخ بناء السياسات البيئية سواء في مستواها الدولي أو الوطني، يتم رسمها على المستوى الدولي ضمن تشكيلة مختلفة سواء فواعل دولاتية (حكومات الدول) أو فواعل غير دولاتية باعتبارها قوى فاعلة في المجتمع الدولي وتلعب دورا في الاستجابة للمشكلات البيئية (المنظمات البيئية غير الحكومية، الشركات المتعددة الجنسيات، مراكز البحث، الهيئات العلمية، المؤسسات المالية،...) صنع السياسة البيئية على هذا المستوى يكون في شكل مؤتمرات أو اتفاقيات مخرجاتها هي عبارة عن مبادئ يتم إدراجها ضمن السياسات البيئية للدول والتي تختلف طريقة إدراجها في شكل قوانين داخلية من دولة لأخرى تخضع إلى مجموع اعتبارات اقتصادية وسياسية وحتى ثقافية تحدد الوسائل والإستراتيجيات التي تتبعها في تحسين آدائها البيئي.

3.الخاتمة:

توصلت الدراسة إلى أن للسياسات البيئية دور فعال في حماية البيئة وترشيد العمل البيئي من خلال الإستراتيجيات والبرامج المسطرة لحماية البيئة، وكذا الأدوات والوسائل التنفيذية الي تساهم في التنفيذ الفعال لهذه القوانين والتشريعات، وهذا ما يتوافق وإمكاناتها المتاحة ومراقبة تنفيذها، وكذا دمج الاعتبارات البيئية في مختلف السياسات على اختلاف القطاعات خاصة ذات العلاقة المباشرة باستغلال البيئة ولمواردها.

- الهدف الأساسي للسياسات البيئية هو خلق حوافز للأفراد والشركات في تغيير سلوكياتهم نحو البيئة بطرق من شأنها حل المشاكل البيئية.
- كما أن السياسات البيئية تستمد معظم تشريعاتها من المبادئ التي تنص عليها المؤتمرات والاتفاقيات البيئية المختلفة، وعلى هذا يمكن اعتبار تاريخ تطور السياسات البيئية نتاج تطور العمل البيئي على المستوى العالمي كجهود دولية منذ مؤتمر ستوكهولم إلى يومنا هذا.
- تستدعي حماية البيئة تكاتف الجهود على المستوى الوطني باعتبار العمل البيئي الذي يحقق نتيجة أفضل يكون من خلال السياسات البيئية داخل حدود الدول، كما أن الجهود البيئية على الساحة الدولية لا يقل أهمية من خلال التعاون المشترك في حل بعض القضايا الأكثر تعقيدا كتغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي وغيرها.

4.قائمة المراجع:

- Bas, A., & Leroy, p. (2006). *Institutional dynamics in Environmental governance.* Netherland: springer.
- Elah, M. (2012, june). the political economy of European Union environmental governance: the case of the voluntary agreement to roduce carbon dioscide emission from new cars . *thesis doctor.* Anglia, university of east Anglia.
- Fiorino, D. (2002, December). Environmental policy as learning: A new view of an old landscape. *public administration review, 61*(03).
- Jamickes, M., & Klaus, J. (2006). *Environmental governance in global perspective: new approaches to ecological modernisation.* Berlin: fteie universitat Berlin.
- kkkk. (5555). *uuuu.*
- Knoepfel, P. (2007). *Environmental policy analyses.* Berlin: springer.
- Paul. D, W. (2008). *Security studies an introduction* . USA and Canada: Routiedge.

- UNDP. (2008). *Mainstreaming drylands issues into national development framworks* .
- آمال جبار. (2011). البيئة ومشكلة التلوثبين الشريعة والقانون الوضعي. *مجلة الحضارة الاسلامية، 15* .
- إيمان قلال. (أكتوبر, 2016). دور الإدارة العامة في تفعيل السياسة البيئية في الجزائر. *المجلة الجزائرية للسياسات العامة* (11).
- برنامج الأمم المتحدة للبيئة. (2010). *علوم وتطورات جديدة في بيئتنا المتغيرة لعام 2010*. Earthprint: UNEP.
- برنامج الأمم المتحدة للبيئة. (2015). *تقرير فجوة الانبعاثات لعام 2015*. نيروبي.
- حسين شكراني . (2013). من مؤتمر ستوكهولم 1972 إلى ريو +20 لعام 2012 مدخل إلى تقييم السياسات البيئية العالمية. *مجلة بحوث اقتصادية عربية* (63-64).
- سامية سرحان. (ديسمبر, 2016). أثر السياسات البيئية على القدرات التنافسية لصادرات الدول النامية -دراسة للآثار المتوقعة على تنافسية الصادرات الجزائرية-. *مجلة التمويل والإستثمار والتنمية المستدامة* (02).
- ستيفن سميث. (2014). *الاقتصاد البيئي: مقدمة قصيرة جدا*. القاهرة: هنداوي للتعليم والثقافة.
- سهير الهيتي. (2008). *المسؤولية الدولية عن الضرر البيئي*. دمشق: دار ومؤسسة رسلان.
- شفيعة حداد. (ديسمبر, 2018). الحوكمة البيئية كمدخل لبناء الأمن الإنساني. *مجلة الحقيقة، 17* (04).
- صبرينة حمود. (2014-2015). دور السياسات البيئية في توجيه الإستثمار في الجزائر . *رسالة ماجستير*. الجزائر، جامعة محمد لمين دباغين سطيف2 -كلية الحقوق والعلوم السياسية.
- صليحة بودراع . (2017). دور السياسات البيئية في ردع وتحفيز المؤسسات الاقتصادية على حماية البيئة. *مجلة اقتصاديات شمال افريقيا* (17).
- عائشة سلمة كيحلي، و امال رحمان. (بلا تاريخ). *حماية البيئة في الفكر الاقتصادي* . الوادي: مطبعة الرمال.
- فاطمة بكدي. (2020). *الاقتصاد الأخضر من النظري إلى التطبيق*. د.ب.ن: مركز الكتاب الأكاديمي.
- منظمة الصحة العالمية. (بلا تاريخ). *الصحة وتغير المناخ*. جدول أعمال مؤقت.
- مو الخير مسعودي ، و وهيبة عيساوة. (جويلية, 2018). السياسة البيئية في الجزائر: آليات لتحقيق التنمية المستدامة. *مجلة آفاق لعلم الاجتماع، 15* .
- ناصر عبد المولى ، و رشوان البص. (د.س.ن). *التكامل بين المجالس الشعبية المحلية والتنفيذية في مواجهة المشكلات البيئية*. د.ب.ن: دار العلم والايمان.
- هشام الزيات . (2010). *الإدارة البيئية: الجوهر والمفاهيم الأساسية* . الإمارات العربية المتحدة: مؤسسة جائزة رائد الدولية للبيئة.